ORGANIZATION OF
AFRICAN UNITY
SECRETARIAT
P. O. Box 3243

ADDIS ABABA

ORGANISATION DE L'UNITE
AFRICAINE
SECRETARIAT
B. P. 3243

منظمـــــة الوحـدة الافريقيـــة

مجلس الوزراء

الدورة العاديـــة التاسعة عشـــرة

الربـــــاط ـ يونيو سنـة 1972

CM / 452

تقـــــــرير

الدورة الثالثـة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

فهـــــــرس

مقدمـــــة :	الفقـرات
1ـ وظائف ودور المؤتمر ومهام مؤتمرالامم المتحدة الثالث للتجارة والتنميـــة	1ـ 9
2ـ ابرز ملامح واتجاهات التجارة والتنمية عشيـــــة مؤتمرالامم المتحدة الثالث للتجارة والتنميـــــة	10
3ـ النواحي العامة والتنظيميـــة	11
4ـ الاشتراك الافريقي في مؤتمر الامم المتحدة الثالـــث للتجارة والتنميـــة	12ـ 15
5ـ ملخص لاعمال الاجهزة المختلفـة للمؤتمر :	
ـ الجلســة العامة للمؤتمر	16ـ19
ـ اللجنة الاولى : الســلع	20ـ23
ـ اللجنة الثانية : السلع المصنعة ونصف المصنعة	24ـ 26
ـ اللجنة الثالثة : الشئون المالية والنقديـــة	27ـ 31
ـ اللجنة الرابعة : التأمين والسياحة والشحـــن	32ـ 34
ـ اللجنة الخامسة : العلاقات التجارية بيـــن الدول ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفـــة	35
ـ اللجنة السادسة : الاجراءات الخاصة بالدول الداخليـة والاقل تقدمـــا	36ـ 39
ـ مجموعة العمل الاولى : الشئون التنظيميـــة	40

- مجموعة العمل الثانية: توسيع نطاق التجـــارة والتعاون الاقتصـــــادى والتكامل الاقليمـى 41
- مجموعة العمل الثالثة: انتقال التكنولوجيـــــا 42_43
6_ استنتاجات وتوصيـــات ..... 44_49

تقـــــــرير

الدورة الثالثـــة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

—

مقدمـــة :

وظائف ودور المؤتمر بصفـة عامة ومهام مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجـــارة والتنميـة خاصة .

1ـ عقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميـة الاولى مرة في جنيف في ربيع عـــام 1964 تنفيـذا لاحكام القـرارات الصادرة عن كل من المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والجمعيـة العامة للامم المتحدة ـ وبعد ذلك اكتسب المؤتمـر بمقتضى القـرار رقم 1995 (19) الصادر عن الجمعيـة العامة للامم المتحدة فـــي 30 ديسمبر سنة 1964 تنظيما خاصا به فاصبح واحدا من اجهـــزة الجمعيـة العامة له لوائح خاصـة به للاضطـــلاع بمهامه وتحقيق الاهداف الواردة في ذلك القـرار .

2ـ خاضـــت الدول النامية معركة صعبـة لتجعل من المؤتمر تنظيما دوليا تتمكـن من خلالـــه من مناقشـة مشكلاتها الخاصـة بالتبادل التجاري والتنميـــة الاقتصاديـة .

كما ان الدول النامية اكدت ايمانها من جديد عندما خلقت مجموعة الـ 77 للدول النامية . واكبت اقامة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميـة استقـلال معظـــم الدول الافريقيـة ومن ثم اعتبر المؤتمر ساحة جديدة اتيحـــــت لتلك الدول تطرح فيها المشكلات السياسيـــة الاقتصاديـة التي تواجهها .

3- ان وجود سكرتاريـة واعيـة ملتزمة بتنميـة التنميـة يرأسها رول برئيس السكرتيرالعام الاول للمؤتمرساعد على تقويـة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميـة كمنظمة وساحة تعرض فيها الدول الناميـة مشكلاتها الاقتصاديـة وتثيرها على مستوى المجتمع الدولى باسـره وتحصل عن طريق الالحاح على مساندة وتعاون المجتمع الدولـى لحلها .

4- لكل ماسبق من اسباب شاركت منظمة الوحدة الافريقيـة بصورة وثيقـة فى اعمال مؤتمرالامم المتحدة للتجارة والتنميـة والتطورات التى تجـرى فيه .

ولقد اضطلعـت السكرتاريـة المؤقته لمنظمة الوحدة الافريقيـة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصاديـة لافريقيا بدور حيوى فى اقامـة مجموعة الـ 77 للدول الناميـة فى جنيف . ولهذا كان من الطبيعـى ان تطلع سكرتاريـة منظمة الوحدة الافريقيـة الاجهزة السياسيـة للمنظمة على سائـر التطورات التى تجرى داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميـة وان تحاول حتى فى هذه المرحلـة المبكرة ان تقيـم ما اسفرعنه مؤتمرالامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية .

5- من المنطقى قبل الدخول فى تفصيلات اعمال مؤتمرالامم المتحـدة الثالث للتجارة والتنميـة ان نعرض لدور المؤتمر بصفة عامة والمهام الملقاة على عاتق المؤتمرالثالث كما تراها الدول الناميـة وكما وردت فى تصريحات وتقارير السكرتيرالعام للمؤتمر وللامم المتحدة .

6- يدرك المجتمع الدولى باسـره ان الغرض الاول من المؤتمر هو " العمـل

كأداة للتنمية الاقتصادية السريعة لسائر الدول عن طريق وضع وتنفيذ سياسات تجارية جديدة من خلال تضافر جهود المجتمع الدولي كله بالاضافة الى ان احد المهام الرئيسية للمنظمة الجديدة - اى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية - يتمثل فى دفع عجلة التقدم الاقتصادى فى الدول النامية عن طريق التنمية الشاملة للتجارة الدولية على اسس عادلة ومفيدة لسائر الدول .

7- ان وجود جهاز دائم للمؤتمر يتمثل فى مجلس التجارة والتنمية وفى هيئاته الفرعية جعل الدول النامية تعتبر المؤتمر فرصة لتحقيق اهداف ثلاثة :

اولا - ان يستعرض المؤتمر بصورة شاملة مشكلات التجارة والتنمية بما فى ذلك تمويل مشروعات الدول النامية .

ثانيا - ان يقوى المؤتمر عملية المفاوضات الجارية داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بغرض التوصل الى اتفاق نهائى ومحدد بشأن المسائل التى حان وقت الفصل فيها وتوسيع مجالات الاتفاقيات القائمة واستحداث مجالات عمل يتولاها الجهاز الدائم للمؤتمر .

ثالثا - ان يقوى المؤتمر اهتمام وسائل الاعلام الوطنية والدولية فى الدول النامية والمتقدمة بمشكلات التنمية الخاصة بالعالم الثالث بغرض الحصول على الدعم الدولى المناسب لحل هذه المشكلات ان الدول النامية على يقين بان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذى يعقد كل ثلاث سنوات قادر على تحقيق هذه الوظائف بفضل تمثيلها على مستوى عال والاعداد القوى الذى يسبق هذه المؤتمرات .

8 - وردت بوضوح المهمة الخاصة الملقاة على عاتق الدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى تقارير كل من السكرتير العام للمؤتمر والسكرتير العام للامم

المتحدة . فقد صرح السكرتير العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية قائلا " ان المجتمع الدولى يلتزم اليوم باستراتيجية دولية للتنمية كما ان تصميمنا على اتخاذ عمل فعال فى الدورة الثالثة للمؤتمر لابد وان تجعلنا قادرين على قلب الاتجاهات السائدة لدى القائمين على اتخاذ القرارات الدولية وعلى ترجمة الاحساس بمشكلة التنمية ـ وهى المشكلة الاساسية فى عصرنا ـ الى سياسات خاصة بالتجارة والمعونات وما يرتبط بهما من مجالات " .

ثم انتقل الى تحديد المجالات الرئيسية التى ينتظر ان يحرز فيها المؤتمر الثالث تقدما واكد بصفة خاصة على مجالى اصلاح النقد الدولى والسلع .

9ـ واكد السكرتير العام للامم المتحدة دور ومسئولية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى السعى من اجل اعادة التوازن والقضاء على الظلم فى العالم .

وصرح فى معرض اشارته الى اهم مجالين ـ وهما الاصلاح النقدى والسلع الاولية ـ بان للدول النامية " الحق فى ان تطالب بالادلاء برأيها فى القرارات التى تتخذ بشأن نظام النقد الدولى والتى يمكن ان تضر بها ان هى لم تدلى برأى فيها . وحيث ان الجزء الاكبر من دخلها من العملات الاجنبية يأتى نتيجة بيع منتجاتها الاولية فهذا يوضح سبب اعتبارها هذا المجال من اهم المجالات التى يمكن ان يؤدى فيها العمل الى نتائج مباشرة وضخمة .

10- لكى تكتمل الصورة وحتى يتوفر الالمام الكامل باهمية مشكلة التنمية المطروحة امام مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية ، تتقدم بالعرض الموجز التالى :

أ- مازالت فجوة الدخل - من حيث هى - بين الدول المتقدمة والدول النامية آخذه فى الاتساع . فمازال متوسط دخل الفرد فى الدول النامية اقل من $\frac{1}{10}$ دخل الفرد فى دول اقتصاديات السوق المتقدمة واقل من $\frac{1}{6}$ دخل الفرد فى دول اوروبا الشرقية .

ب- اصبح التفاوت فى معدلات النمو بين الدول النامية اكثر وضوحا اما تلك الدول التى مازالت تمر بالمراحل الاولى للتنمية فلم تتجاوز زيادة دخل الفرد فيها دولارا واحدا .

جـ- مازال الطلب على منتجات الدول النامية ينمو بمعدل ابطأ من الطلب على منتجات الدول المتقدمة . ولهذا فان نصيب الدول النامية من التجارة الدولية آخذ فى الاكماش (من 19% فى سنة 1967 الى 17% فى سنة 1970) بينما نجد ان التبادل التجارى بين اغلب مجموعات دول اقتصاديات السوق ودا خلها يزداد ضخامة فضلا عن ازدياد حجم التبادل التجارى بين مجموعات C M E A ودولها الاعضاء .

د- ركدت - من الناحية الفعلية - حركة تدفق المعونات المالية الى الدول النامية (بلغ الصافى 6,5 بليون دولار امريكى عام 1971)

بل وبدأ هذا التدفق في الانحدار بينما اخذ عبء الديون يزداد على كاهل الدول النامية حتى بلغ مايربو على 65 بليون دولار امريكي .

هـ - أن ازمة نظام النقد الدولي واقترانها بموجات من التضخم والانكماش في بعض دول اقتصاديات السوق المتقدمة - ادت الى ظهور ضغوط واسعة النطاق لاصلاح نظام النقد الدولي واسفرت عن نتيجة خطيرة على التبادل التجاري الدولي والموضوعات في النصف الثاني من الفترة كما نتجت عنها اثار سيئة على الدول النامية عامة .

و - ونظرا لعدم ظهور تقدم سريع مناسب في وضع وتنفيذ سياسات دولية جديدة للتجارة والمعونة اقدمت العديد من الدول النامية على دعم جهودها لتحقيق قسط اكبر من الاعتماد على النفس على اساس التعبئة الكاملة لكافة الموارد المحلية البشرية والمادية واستغلالها .

ز - ازدياد نصيب المشروعات المتعددة القوميات في التجارة الدولية والاستثمارات الخاصة والانتقال الدولي للتكنولوجيا حتى اصبحت مصدر قلق متزايد في العديد من الدول نظرا للنفوذ الضخم الذي تمارسه هذه المشروعات على التجارة وعلى تقدم التكنولوجيا وانتقالها وبالتالي على التنمية .

ح - استمرار تقدم التبادل التجاري بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة كما ان عدم بلوغ هذا التبادل التجاري اقصاه مازال يستولي على اهتمام كافة الدول في مختلف مراحل تنميتها .

النواحى العامة والتنظيمية المرتبطة بمؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية

11- سبق الدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية اجتماع تحضيرى عقده كبار المسئولين يومى 11و 12 ابريل سنة 1972 وناقش هذا الاجتماع التحضيرى تنظيم اعمال المؤتمر وعدد مجموعات العمل داخله فضلا عن نواحى تنظيمية اخرى . وشكل المؤتمر بناء على توصية صدرت عن الاجتماع التحضيرى تسع مجموعات عمل الى جانب الجلسة العامة لتتناول كل منها بندا من بنود جدول الاعمال .

ولقد ضمت هذه المجموعات ست لجان وثلاث مجموعات عمل وعلى خلاف ماحدث فى مؤتمر نيودلهى اختصت كل لجنة او مجموعة عمل ببحث موضوع واحد او عدة موضوعات مرتبطة . وفيما يلى عرض موجز لاعمال هذه المجموعات اما الجلسة العامة للمؤتمر فقد تناولت تلك الموضوعات التى لم تكلف بها اية مجموعة .

اشتراك افريقيا فى مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية

12- حضرت المؤتمر وشاركت فى مداولاته بنشاط تسع وثلاثون دولة افريقية كان نصيب الدول الافريقية من التمثيل فى مختلف مكاتب المؤتمر كما يلى كان للدول الافريقية شرف شغل منصب مقرر المؤتمر وهو المنصب الذى شغله باقتدار السفير الجزائرى رؤوف بودجاكجى الذى كان ايضا مقرر الاجتماع الوزارى الافريقى التحضيرى لمؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية

والـذى عقد فى اديس ابابا فى اكتوبر سنة 1971 . كما شغلت افريقيا مناصب اربعة من نواب الرئيس كانت من نصيب كل من الكاميرون وكينيا ومدغشقر واوغندة .

وهناك دول افريقية اخرى شغلت المناصب التالية فى لجان المؤتمر ومجموعات العمل المنبثقة عنه:

- رئيس اللجنة الاولى (السلع) شغلت المنصب ساحل العاج .
- نائب رئيس اللجنة الثانية (المصنوعات) شغلت المنصب السنغال .
- مقرر اللجنة الثالثة (الشئون المالية والنقدية) شغلت المنصب مصر .
- مقرر اللجنة السادسة (الدول الداخلية والاقل تقدما) شغلت المنصب فولتا العليا .
- نائب رئيس مجموعة العمل الثانية (التعاون الاقتصادى والتكامل الاقليمى) شغلت المنصب السودان .

13- كانت المجموعة الافريقية تجتمع يوميا طوال فترة انعقاد المؤتمر لتنسيق وجهات نظرها واستعراض التقدم وتلقى التقارير واعطاء تعليمات لممثليها فى الاجهزة المختلفة للمؤتمر . ولقد رأس عمل المجموعة الافريقية صاحب السعادة كتيما يفرو وزير التجارة والصناعة الاثيوبى الذى كان يتولى تنسيق عمل المجموعة الافريقية فضلا عن رئاستها طوال فترة انعقاد المؤتمر كما انه تولى تنسيق عمل مجموعة الـ 77 فى اخر اسبوعين للمؤتمر وهى اكثر فترات المؤتمر حساسية . كما عينت المجموعة الافريقية من بين اعضائها مستشارين لها ومتحدثين بلسانها فى مختلف اجهزة المؤتمر .

14ـ تم تشكيل مجموعة تضم 31 دولة من بينهم اربع دول افريقية تحت رئاسة رئيس المؤتمر لمحاولة التوصل الى اتفاق بشأن المسائل التى لايمكن حلها داخل المجموعات المنبثقة عن المؤتمر . وعندما قارب المؤتمر نهايته اصبحت هذه المجموعة مثقلة بالعديد من القرارات الامر الذى اسفر فى كثير من الاحيان عن مواقف متميعة كانت الدول النامية ترفضها فى المراحل الاولى من المفاوضات .

كما ان الضغوط التى ظهرت فى نهاية المؤتمر يجب ان تجعلنا نتلمس الطرق والوسائل الكفيلة برفع مستوى الجهاز القائم (على عملية التفاوض داخل مجموعة الـ 77 وبينها وبين الدول المتقدمة .

15ـ انتخب المؤتمر فى نهاية دورته الاعضاء الجدد لمجلس التجارة والتنمية وتجدر الاشارة الى ان المؤتمر قرر توسيع نطاق عضوية مجلس التجارة والتنمية من 55 الى 68 عضوا . وكان من نتيجة ذلك ان ازداد نصيب افريقيا من مقاعد المجلس فاصبح 15 مقعدا بعد ان كان 12 مقعدا وكان توزيع المقاعد الافريقية الخمسة عشرة كمايلى :

- شرق افريقيا ـ 5 مقاعد موزعة على اثيوبيا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس واوغندة .
- غرب افريقيا ـ 5 مقاعد موزعة على غانا وغينيا ونيجيريا والسنغال وفولتا العليا .
- وسط افريقيا ـ 3 مقاعد موزعة على جابون ورواندا وزائير .
- شمال افريقيا ـ مقعدان لجمهورية ليبيا العربية والسودان .

ولدى توزيع المقاعد لمناطق افريقيا المختلفة احاط رئيس المجموعة الافريقية الاعضاء علما بانه يجب ان يخصص في الانتخابات المقبلة مقعد اخر من حصة افريقيا لوسط وشمال افريقيا .

عرض موجز لاعمال الاجهزة المختلفة للمؤتمر :

16- الجلسة العامة للمؤتمر

تناولت الجلسة العامة للمؤتمر عددا من المسائل التي لم تكلف بها اية مجموعة من مجموعات العمل فضلا عن انها كانت مجالا للمناقشات العامة والكلمات التي القاها رؤساء الوفود . وانحصرت المسائل التي تناولتها الجلسة العامة في البند السابع وجزء من البند الثامن من جدول اعمال المؤتمر . وكانت ابرز نقطة في البند السابع من جدول الاعمال (كلمات رؤساء الوفود) هي اقتراح رئيس المكسيك ضرورة ان يضع المؤتمر ميثاقا عن حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وبعد مناقشة طويلة مستفيضة اتخذ المؤتمر القرار : (1) TD/L.84 الذي يقضي بتشكيل مجموعة من 31 دولة من الدول الاعضاء لوضع ميثاق تقرره بعد ذلك الجمعية العامة للامم المتحدة .

17- ناقشت الجلسة العامة موضوعات اخرى من بينها النتائج الاقتصادية المترتبة على اغلاق قناة السويس وهو الموضوع الذي اقترحه الاجتماع الوزاري الافريقي في اديس ابابا والذي ادرج في جدول اعمال مؤتمر ليما وجدول اعمال مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية بناء على طلب الدول النامية ودارت مناقشات حامية لعدة ايام حول هذا الموضوع في الجلسة العامة .

---

1) يشير الرقم المذكور الى الوثائق الصادرة اثناء انعقاد المؤتمر الا انه عادة ما يتغير الرقم بعد ذلك .

وفى نهايـــة المناقشـــات اتخذ المؤتمر القـــرار : TD/4.52 الذى اكد من جديد قـــرار مجلس الامن رقم 252 الصادر عـــام 1967 وشجب العدوان الاسرائيلى وطالب باعادة فتح قناة السويس التى يؤدى اغلاقها الى تحمل عدد من الدول النامية وخاصة الدول الافريقية خسائـــر فادحة .

18- كما ناقشت الجلسة العامة الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح المفاوضات التجاريـــة المتعددة الاطراف ، اثر السياسات المحليـــة علـــى التجارة والتنميـــة فى الدول الناميـــة ، اثر المجموعات الاقليميـــة للـــدول المتقدمة على التجارة الدوليـــة بما فى ذلك تجارة الدول الناميـــة ، دور الحركة التعاونيـــة فى التجارة والتنميـــة الدولية ، نشر المعلومات وتعبئـــة الرأى العام بشـــأن مشكلات التجارة والتنميـــة والمبادئ التى تحكم التجـــارة الدوليـــة والتنمية .

واتخذت قـــرارات بشأن سائـــر المسائل المذكورة سلفا عدا اثر المجموعـــات الاقليميـــة للدول المتقدمة اذ احيلـــت هذه المسألة الى مجلس التجارة والتنمية لتناولها بمزيد من البحث . اما القـــرار الخاص بالمفاوضات التجاريـــة المتعددة الاطراف فقد اقترن باعلان لمجموعة الـ 77 تضمن نقاطا تهم تلك الدول الـــتى لم يتضمن القـــرار وجهات نظرها . واخذت الاصوات على القـــرار الهام الخاص بالمبادئ التى تحكم التجارة الدوليـــة والسياسات التجاريـــة المؤديـــــة الى التنميـــة (القـــرار رقم : TD / L.55 / Rev. 2)فأدلت الاغلبيـــة الساحقـــة لدول اقتصاديات السوق المتقدمة باصواتها ضد القـــرار بينما امتنعـــت دول اوروبا الشرقيـــة عن التصويـــت .

19ـ وافقت الجلسة العامة على تقارير مجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر بما في ذلك القرارات التي اتخذتها هذه الاجهزة او التي احيلت الى الجلسة العامة لاتخاذ قرار نهائي بشأنها والتي احيلت الى مجموعة الاتصال العليا التي اشرنا اليها سلفا .

وسوف يعرض التقرير لهذه القرارات كل في مجاله .

(اللجنة الاولى (السلع)

20ـ اختصت اللجنة الاولى بسائر الامور المتعلقة بالتجارة في السلع (مشكلاتها وسياساتها : البند رقم 13 من جدول الاعمال) بالاضافة الى تشجيع الصادرات (البند رقم 12 (أ) من جدول الاعمال) كانت النتائج التي اسفرت عنها مداولات هذه اللجنة مخيبة للآمال .

فمن المؤسف الا تتمكن اللجنة والمؤتمر من التوصل الى اتفاق محدد بشأن المسائل المطروحة لاسيما مسألة افساح المجال لدخول الاسواق ومسألة سياسة الاسعار بما في ذلك تثبيت الاسعار ونظم تسويق وتوزيع السلع الاولية ولم تتخذ اللجنة والمؤتمر بعد ذلك الا قرارين بالاجماع هما الاتفاقية الدولية للكاكاو والمنافسة بين المنتجات الطبيعية والصناعية والسلع البديلة .

21ـ كما اتخذ المؤتمر بفضل اصوات الدول النامية قرارين عن الاستغلال التجاري لقاع المحيط فيما وراء حدود الاختصاص الوطني واتخذ قرار هام ثالث عن تثبيت اسعار السلع وخاصة دور البنك الدولي للانشاء والتعمير وطرح للتصويت الا ان دول اقتصاديات السوق المتقدمة كانت بين معارضة وممتنعة .

ويطالب هذا القرار في فقراته المتعلقة البنك الدولي للانشاء والتعمير بان يقدم مساعدات في مجالي البحث الزراعي والمساعدات الفنية وان يسهل ابرام اتفاقيات لتثبيت الاسعار وان يجعل من تثبيت الاسعار هدفا لسياساته كما طالب القرار البنك الدولي للانشاء والتعمير بان يقدم مساعدات من اجل تنويع الانتاج وان يعطي اولوية للمشروعات الصناعية القائمة على الانتاج الزراعي .

22- لم تتمكن اللجنة من التوصل الى اتفاق بشأن المسألة الهامة المتمثلة في فتح الاسواق وسياسة الاسعار التي تعتبر العمود الفقري لعمل اللجنة واحيلت مشروعات القرارات الخاصة بهذه المسألة الى لجنة الاتصال الرئيسية التي بحثتها حتى الساعات الاولى من صباح الاحد - بعد يومين من الانتهاء الرسمي للمؤتمر - الا ان اللجنة لم تتمكن من التوصل الى اتفاق بيد ان مجموعة الاتصال تمكنت في نهاية مداولاتها فقط من تقديم وسيلة يمكن بواسطتها مواصلة المناقشات في المستقبل . وهكذا فان القرار الذي صدر رقم 100/ L. / TD يعود الى تقليد قديم درج عليه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : UNCTAD وهو تحويل الدورات التالية للجنة السلع الى دورة خاصة مفتوحة لجميع الاعضاء تتيح اجراء مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع .

ومن الجدير بالذكر ان لائحة الاجراءات الخاصة بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تقضي بمثل هذا الاجراء كما كان من الممكن لمجلس التجارة والتنمية ان يتخذ مثل هذا القرار .

23- لم يتمكن المؤتمر من التوصل الى اتفاق حول مسألة التنويع على الرغم من انها كانت هي الموضوع الرئيسي المعروض على الدورة السادسة للجنة السلع ولذلك قرر المؤتمر ان يتقدم بنص اعلان مجموعة الـ 77 وخصوص توصيات

دول اقتصاديات السوق المقدمة الى مجلس التجارة والتنمية لاجراء مزيد من الدراسة .

اللجنة الثانية ـ السلع المصنعة ونصف المصنعة

24ـ كانت اللجنة الثانية اكثر توفيقا من اللجنة الاولى وكان بين بنود جدول اعمالها : تنشيط الصادرات ـ السلع المصنعة ونصف المصنعة التي تتضمن:

أ ـ الافضليات .

ب ـ التحرر من القيود غير الجمركية .

جـ ـ اجراءات تحسين الاوضاع الاقتصادية .

د ـ اجراءات الحد من النشاط التجاري .

تمكنت اللجنة وبالتالي المؤتمر من اتخاذ قرارات حول جميع البنود الخمس السابقة بالاضافة الى قرار حول التعاقد الدولي غير المباشر ومما يجدر ذكره ان القرارين الرئيسيين الواردين في البندين 14 (أ) و (ب) والمذكورين اعلاه قد تمت الموافقة عليهما في مجموعة الاتصال الرئيسية .

25ـ ايجازا لما سبق فانه فيما يتعلق بالتجارة الدولية في السلع المصنعة ونصف المصنعة يمكن القول بان المؤتمر قد وافق بالاجماع من بين امور اخرى على انه يتعين جعل اللجنة الخاصة بالافضليات جهازا دائما تابعا لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية كما يتعين ان يجتمع باسرع مايمكن في عام 1972 اوعام 1973 بغرض اجراء مشاورات حول ادخال

مزيد من التحسينات على الاجراءات التفضيلية على ان يؤخذ فى الاعتبار طلبات الدول النامية فى هذا الشأن كما اتفق على انه يتعين على لجنة السلع المنضمة ان تسرع فى بحث وسائل تخفيف الحواجز غير الجمركية او الغاءها اخذة فى الاعتبار الحاجة الى مساعدة الدول النامية فى الاستعداد من اجل المشاركة الكاملة والفعالة فى المفاوضات التجارية متعددة الاطراف المقترح اجراءها عام 1973 .

26ـ ادت مداولات اللجنة الثانية الى وضع الاساس لمزيد من العمل والى توسيع نطاق الاتفاق فى مجالات الافضليات والحواجز غير الجمركية واجراءات الحد من النشاط التجارى .

اللجنة الثالثة : المسائل المالية والنقدية

27ـ اختصت اللجنة ببحث بندين من جدول الاعمال البند 9 المتعلق باثر الموقف النقدى الدولى الحالى على التجارة والتنمية الدولية وخاصة بالنسبة للدول النامية والبند 15 الخاص بالموارد المالية للتنمية وبنوده الفرعية الست . وقد تمكنت اللجنة من خلال مداولاتها من التوصل الى اتفاق على قرار واحد فقط خاص بالتمويل المساعد وقد جدد هذا القرار ـ من بين امور اخرى ـ الطلب الخاص بان يقوم البنك الدولى للانشاء والتعمير بعمل ترتيبات مفصلة للمشروع وبدراسة طرق تنفيذه وتقديم تقرير الى مجلس التجارة والتنمية .

28ـ لم تتمكن اللجنة من حل المسائل الاخرى المعروضة عليها وقد تم تقسيمها الى صنفين الصنف الاول يضم المسائل التى يمكن تضييق مجال

الخلاف حولها والصنف الثانى يضم المسائل التى لا ينتظر التوصل الى اتفاق بشأنها . وقد احيلت المجموعة الثانية الى الجلسة العامة للمؤتمر للتصويت عليها بينما احيلت المجموعة الاولى الى مجموعة الاتصال الرئيسية وتتضمن المجموعة الاولى : تدفق الثروات العامة والخاصة والقرار الخاص بحجم تدفق رأس المال العام الى الدول النامية وشروطه ـ دور المؤسسات المالية متعددة الاطراف التى توصلت مجموعة الاتصال الرئيسية الى اتفاقات بشأنها بدت فى القرارات TD/ L. 80 , TD/ L. 91 على التوالى وبالرغم من ان القرارين يمثلان صورة مخففة لقرارات المجموعة 77 الا ان الكثير من الدول النامية قد امتنعت عن التصويت بشأنها ولو انها لم تصوت ضدها .

29ـ كانت القرارات التى لم يتم الاتفاق عليها تتعلق بمايلى :

- الاستثمارات الخاصة الاجنبية .
- تعبئة الثروات الداخلية .
- التعويضات عن الخسائر الناجمة عن اعادة النظر فى القيمة التعادلية للعملات الرئيسية .
- تدفق الموارد المالية خارج الدول النامية بما فى ذلك سداد الديون .

قامت اللجنة العامة للمؤتمر بالتصويت على نص جميع هذه القرارات كما قدمتها مجموعة الـ 77 واقرتها واحيل القرار الذى تقدمت به هولندا وكندا واستراليا الى لجنة المصروفات الطارئة والتمويل الخاصة بالتجارة وذلك لاجراء مزيد من الدراسة .

30- فيما يتعلق بالمسألة الهامة المتعلقة بالربط بين حقوق السحب الخاصة وبين تمويل مشروعات التنمية وكذلك الموقف النقدى الدولى ظل المؤتمر يعمل حتى اخر لحظة من اجل التوصل الى اتفاق. وقد تراجعت دول اقتصاديات السوق المتقدمة وعن اتفاق توصلت اليه مع الدول النامية وكان صباح يوم الاحد عندما تمكنت الدول النامية - بعد ان هددت بالتصويت بتأييد النص الاصلى الخاص بمجموعة الـ 77 من ان تجعل الدول المتقدمة تقبل نصا مخففا جدا لاقى عددا من التحفظات من جانب الدول المتقدمة بشأن الفقرة العاملة الرئيسية فيه. وكل مايطلبه هذا القرار هو توجيه عناية صندوق النقد الدولى الى البيانات التى القيت خلال المؤتمر عن الرغبة فى تحقيق ربط بين حقوق السحب الخاصة وتمويل مشروعات التنمية.

31- وفى الحقيقة فانه كان من الافضل لو ان الدول النامية اصرت على التصويت على مشروع قرارها الوارد فى الوثيقة رقم DEC TD / III/ C.3/ L.12 وفى وقت سابق فى الجلسة العامة بدلا من ان تنخرط فى اللحظة الاخيرة للمؤتمر عندما كانت قد فقدت اغلبيتها بالفعل نتيجة لسفر وفرد كثيرة الى قبول قرار ضعيف جدا حول مسألة لها مثل هذه الاهمية الحيوية والاساسية بالنسبة لها.

اللجنة الرابعة : التأمين والسياحة والشحن

32- عالجت اللجنة بنود جدول الاعمال رقم 8 (و) التأمين ورقم 15 (ز) السياحة ورقم 16 تطوير الشحن وتكاليف النقل البحرى واجور الشحن واللائحة التنظيمية الخاصة بمؤتمر شركات الملاحة.

33- كانت مسألة التأمين والسياحة من القضايا الاولى التى تم التوصل الى اتفاق بشأنها . وقد تم التفاوض على مشروعات القرارات الخاصة بهاتين المسألتين فى اللجنة وتم التوصل الى اتفاق اقره المؤتمر فيما بعد .

34- وفى مجال الشحن البحرى تمكن المؤتمر من اصدار عدد من القرارات حول النقل الدولى المشترك وتطوير الموانئ وتطوير الخطوط البحرية التجارية واجور الشحن وقد واجه القرار المتعلقة بلائحة الاجراءات الخاصة بمؤتمر شركات الملاحة والذى تقدمت به الدول النامية معارضة شديدة جدا من جانب دول اقتصاديات السوق المتقدمة ولما كانت الدول النامية تشعر بتعاطف شديد مع المبادئ الواردة فى القرار فقد جرى الاقتراع عليه وتمت الموافقة عليه مع تصريت اغلب الدول المتقدمة ضده ويعالج القرار الخاص بلائحة الاجراءات جميع المسائل فى مجال الشحن البحرى ويتضمن الجزء الاول عددا من مبادئ واهداف اللائحة وقد اعربت الدول النامية بالتفصيل عما تريده من مؤتمر شركات الملاحة تحت العناوين الرئيسية الاتية :

العلاقات بين شركات الملاحة الاعضاء والاجراءات الخاصة باتخاذ القرارات واتفاقيات المؤتمر والعلاقات مع شركات الشحن ونشر التعاريف الجمركية والتنظيمات الخاصة بها . جهاز الاستشارات ، اجور الشحن ، الزيادات العامة فى اجور الشحن ، اجور الشحن المخفضة ، تحسين الخدمات ورفع كفاءة الجهاز القائم على التنفيذ ، ولقد اصرت الدول النامية على الاقتراع على هذا القانون بسبب اهمية كل هذه المسائل بالنسبة لتجارتها .

اللجنة الخامسة : العلاقات التجارية بين الدول ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

—

35— بحثت اللجنة البند المذكور اعلاه والذى يشكل البند الـ 18 من جدول اعمال المؤتمر وبعد اجراء المناقشة العامة تركز اهتمام اللجنة على قرارين احدهما من قبل دول اوروبا الشرقية والاخر من قبل مجموعة الـ 77 . وقد شكلت لجنة اتصالات تمكنت فيما بعد من تقديم قرار الى المؤتمر وارد فى الوثيقة ..... T D / L . 8 I وقد صدر القرار دون الاقتراع عليه . ويوصى القرار بمجموعة من الاجراءات ترمى الى تسهيل التعاون التجارى والاقتصادى بين الدول الاشتراكية فى اوروبا الشرقية والدول النامية وكذلك العلاقات التجارية والاقتصادية بين الشرق والغرب وينص القرار ايضا على مواصلة استخدام جهاز الاستشارات الخاص بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى هذا المجال وعلى توسيع نطاق مسئوليات السكرتير العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

اللجنة السادسة : اجراءات خاصة لصالح الدول الاقل تقدما والدول الداخلية

—

36— تركز اهتمام اللجنة السادسة على مهمة وضع برنامج عمل لدول الاقل تقدما والدول الداخلية وقد ذهبت الدول النامية الى سنتياجو تملؤها الثقة بان الدول المتقدمة مستعدة لان تعمل شيئا من اجل هذين النوعين

من البلدان وخاصة البلدان الاقل تقدما . وتأكد هذا الاعتقاد مرة اخرى فى البيانات العامة وعلى اية حال فانه عندما جلست الدول المتقدمة والدول النامية سويا للتفاوض بشأن القرار المتضمن برنامج العمل الذى اعدته مجموعة الـ 77 اكتشفت الدول النامية ان من المستحيل تماما الخروج بشىء ايجابى من الدول المتقدمة . ولقد استمرت المفاوضات عشرة ايام متواصلة ومضت ساعات طوال لمجرد اقناع الدول المتقدمة بقبول الالتزامات الماضية التى ارتبطت بها فى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وفى اماكن اخرى .

37- وفيما يتعلق بمسألة اقامة صندوق خاص للدول الاقل تقدما واستخدام صندوق تنمية رأس المال لصالح هذه الدول كان رد فعل الدول المتقدمة هو الرفض الصريح . وفى نهاية المفاوضات كان اقصى ما امكن الحصول عليه من الدول النامية هو مطالبة برنامج للامم المتحدة للتنمية بدراسة هاتين المسألتين .

38- كان القرار الخاص بالدول الداخلية فى اساسه مسألة تخص الدول النامية والدول الداخلية والترانزيت تقوم بتسويتها فيما بينها وقد بذلت تلك الدول جهدا مشكورا لوضع قرار طيب اشاد به الجميع ومرة اخرى تعرضت اجزاء من ذلك القرار الموجه الى الدول المتقدمة لمفاوضات عنيفة وخاصة فيما يتعلق بمسألة صندوق لتغطية فروق تكاليف النقل للدول الداخلية ومرة اخرى كان اقصى ما ابدت الدول المتقدمة استعدادا لقبوله هو مطالبة برنامج التنمية التابع للامم المتحدة ببحث المسألة .

39- واصدر المؤتمر ايضا قرارين اوصت بهما اللجنة السادسة بشأن تطوير البلدان الجزر وبشأن تعريف الدول الاقل تطورا والقرار الاول يطالب

بتشكيل جماعة من الخبراء لدراسة مشكلات التنمية الخاصة بالدول الجزر النامية ، بينما يتناول القرار الثاني من بين امور اخرى – وضع معيار لتعريف الدول الاقل تقدما . كما وافق المؤتمر على قائمة الدول المتطورة الخمسة والعشرين .

(مجموعة العمل الاولى – المسائل التنظيمية)

40– كلفت هذه المجموعة ببحث جميع المسائل التنظيمية المتعلقة بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بما في ذلك استعراض اعمال مؤتمر الامم المتحدة والاصلاحات اللازمة في اجهزة مؤتمر الامم المتحدة وتفسير قرار الجمعية العامة رقم ..... (XIX) 1995 ودور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في استعراض وتقييم العقد الثاني للتنمية .

واصدر المؤتمر اربعة قرارات تقدمت بها جماعة العمل حول بنود مختلفة في جدول الاعمال ويجدر بنا ان نعيد الى الاذهان ان توسيع نطاق عضوية مجلس التجارة والتنمية والتعديلات المقترحة في القرار رقم (XIX) 1995 قد وضعتها ايضا هذه المجموعة .

مجموعة العمل الثانية : التوسيع التجاري ، والتعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي بين الدول النامية

41– عقدت مجموعة العمل تسع دورات لمناقشة بند جدول الاعمال المخصص لها ومع ذلك فانها لم تتمكن من الانتهاء من بحث مشروع التقرير الذي تقدمت

به مجموعة الـ 77 حول هذه المسألة وقررت المجموعة انه يتعين على مجموعة الاتصال بشأن القرار ان تواصل العمل من اجله وان تتقدم بتقرير الى الجلسة العامة للمؤتمر واتخذ المؤتمر ـ دون تصويت ولكن مع بعض التحفظات من جانب دول اقتصاديات السوق المتقدمة ـ قرارا تقدمت به مجموعة الاتصال في هذا الشأن وورد في الوثيقة رقم ..... TD/L. 76 وتم سحب قرار خاص بالتعاون بين الدول النامية في مجال سياسة الاسكان من جانب الدول التي تقدمت به وذلك نتيجة لعدم وجود وقت .

مجموعة العمل الثالثة : انتقال التكنولوجيا

42ـ يجدر بنا ان نعيد الى الاذهان ان هذه المسألة تعرضت لمفاوضات عنيفة ومطولة في الاجهزة الدائمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وذلك منذ المؤتمر الثاني ، وخلال الدورة العاشرة لمجلس التجارة والتنمية تمكنت الدول النامية من الحصول على تنازل كبير من جانب الدول المتقدمة والذي انعكس في القرار رقم .....(X) 74 للمجلس الذي شكل ومن بين امور اخرى ـ مجموعة قائمة بين الحكومات لدراسة الموضوع .

43ـ واصدر المؤتمر القرار الوارد في الوثيقة ..... TD/L. 69 التي قدمت برنامج عمل في مجال انتقال التكنولوجيا حيث ركزت على برنامج العمل الذي اعدته الدورة الاولى للمجموعة التي تمثل عدة حكومات .

استنتاجات وتوصيـــــــــات

44- وخلاصـــة القول فان المؤتمر في دورته الثالثـة قد تمكن من اتخاذ 45 قرار وتحويل اربعة قرارات اخرى الى مجلس التجارة والتنميـة لاجراء مزيد مـــن الدراسـة وقد صدر كثير من هذه القرارات عن طريق تصويت الدول الناميـة وتعتبر الدول المتقدمة ان مثل هذه القرارات غير ملزمة بالنسبـة لهـــا ومن ناحيـة اخرى لم تتحقق سوى نتائج قليلـة جدا في مجالات القضايـــا الماليـــة والنقديـة والمسائل الخاصـة بالسلع . وفيما يتعلق بمسألـــة الاجراءات الخاصـة لصالح الدول الاقل تقدما فان النتائج لم تكن مرضيـة على الاطـلاق بل ربما كانت مخيبـة للآمال وقد استولت قضايا عديـدة لم تكن اساسا في جدول اعمال المؤتمر على اهتمام المؤتمر لفترة طويلة .

45- وقد ادت مسألة تأخير تقديم القرارات رسميا الى الهيئات المختلفـة للمؤتمر الى زيادة الضغط الذي واجهته جميع الوفود وخاصـة الافريقيـة الى اقصى درجة وقد اجبر ضيق الوقت المخصص للمؤتمر ـ الدول النامية على قبـــول احالة جميع القضايا المعلقـة في اواخر المؤتمر الى مجموعة الاتصال الرئيسيـة التي تضـم 31 عضوا وهذا الاجراء حرم كثير من الخبراء من الاشـــتراك في القرارات التي اتخذت على مستوى تلك المجموعة التي هي في اساسها مجموعة سياسيـة .

46- ولقد وضح خلال هذا المؤتمر ان لاجهزة الدائمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجـارة والتنميـة تقوم بدور رئيسي متزايد في التفاوض من اجل الوصول الى اتفاقيـات بين الدول المتقدمة . وتواجه الدول الافريقيـة نقطـة ضعف كبيرة في هـذا المجال نتيجة لحقيقـة ان هناك " دولة افريقيـة فقط لها بعثات دائمـة

في جنيف " وعلى الرغم من النداءات المتكررة من قبل مجلس وزراء ومجلس رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية فان هذا الموقف لم يتحسن ولذلك فاننا نقترح ان تدرس الدورة الحالية هذه المسألة وتقدم للسكرتارية العامة الخطوط المرشدة الضرورية .

47- قد يرغب المجلس في بحث مسألة توجيه سكرتارية كل من منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا لعقد اجتماع مشترك لخبراء منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية في وقت لاحق هذا العام لتقييم نتائج الدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبالتالي فقد لا يرى ان من الضروري بحث عقد الاجتماع المشترك السابع لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا في جنيف هذا العام .

48- سيكون من الضروري القيام بعمل مشترك لتأمين ومتابعة اعمال المؤتمر في المحافل الدولية المختلفة وخاصة الجمعية العامة وبرنامج للامم المتحدة للتنمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وقد يرغب الجهاز السياسي لمنظمة الوحدة الافريقية في توجيه انتباه جميع المبعوثين الافارقة الى نتائج المؤتمر ويطلب منهم ان يواصلوا متابعة التطورات في هذه المحافل بشأن القضايا التي احالها المؤتمر لثالث اليها .

كما قد يرغب المجلس ايضا في تكليف سكرتارية منظمة الوحدة الافريقية بمتابعة اعمال هذه الهيئات وتقديم تقرير الى المجلس حول التقدم الذي يتم احرازه .

49- لقد لوحظ بوجه عام ان الدول النامية وخاصة الافريقية منها ليست لديها القوى العاملة ولا الموارد التي تسمح لها بارسال بعثات كبيرة

الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . وعلى العكس من ذلك فان الدول المتقدمة ـ سواء كانت دول اقتصاديات السوق او الدول الاشتراكية لديها الموارد والقوى العاملة التى تمكنها من ان تفعل ذلك . هذا بالاضافة الى ان الدول المتقدمة تتوفر لها فى تلك المؤتمرات خدمات خبراء على مستوى عال من الكفاءة يعملون فى المنظمات القائمة بين الحكومات مثل سكرتارية كل من السوق الاوروبية المشتركة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة C M E A ومن الواضح

ان الدول النامية تفتقر الى مثل هذه التسهيلات وان مؤسساتها الاقليمية القليلة ضعيفة بوجه عام ومشغولة تماما بمسائل اكثر اهمية على المستوى الاقليمى ولذلك فانه من الضرورى جدا اجراء مفاوضات ومصالحات سليمة وعادلة ومتكافئة داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من اجل تحقيق توازن فى هذه الضرورة ومن الناحية التاريخية فان سكرتارية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية قد لعبت دورا اساسيا فى تدعيم القضية والمفاوضة على نفع الدول النامية . ومع التطورات الجديدة وزيادة تعقد مشكلات التنمية فانه يصبح من الضرورى جعل سكرتارية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تقف الى جانب الدول النامية .

ولقد لوحظ خلال المؤتمر ان الاراء والمقترحات التى ابداها بعض اعضاء السكرتارية خلال المفاوضات فى بعض الهيئات الرئيسية قد ساعدت الدول النامية على عرض قضيتهم بشكل افضل وبالتالى عززت من موقفهم فى المفاوضات ولذلك فاننا نرى لزاما على الدول الافريقية والدول النامية بوجه عام ان توقف الجهود الذى قد تؤدى بقصد او عن غير قصد الى اضعاف دور سكرتارية

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذى يدعم الدول النامية فى المفاوضات وهذه السمة هى التى ينفرد بها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية دون غيره من المحافل الدولية وهى التى تقرب به من الدول النامية وقد ترغب الدول الافريقية فى بحث تنظيم وتدعيم هذا الدور التاريخى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الافريقية
السكرتارية
ص. ب. ٣٢٤٣

ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE
Secretariat
B. P. 3243

Addis Ababa اديس ابابا

منظمـــــة الوحدة الافريقيـــــــة
مجلس الوزراء
الدورة العاديـــــة التاسعة عشـــــرة
الربـــــاط ـ يونيو سنـــــة 1972

CM/ 452 ADD 1

مذكـــــــرة

عرض لتقـرير السكرتير العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقيـــة عن مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجـارة والتنميـــــــة

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

E/CN / 452
Add 1

مذكرة عرض لتقرير السكرتير العـــــــــام
لمنظمة الوحدة الافريقية عن مؤتمر الأمم المتحدة
الثالـــث للتجـــارة والتنميـــــــة

أختتم مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية المنعقد فى سانتياجـــو (شيلى) يوم 13 أبريل 1972 ، أعماله فى الساعات الاولى من صباح يـــــوم 21 مايو أى أنه تأخر أربعة أيام عن التاريخ الذى كان محددا فى الاصـــــل لانتهائه . وفى رأى جميع المشتركين وخاصة هؤلاء الذين اشتركوا فى المناقشـــات الاخيرة أن أقل مايمكن ان توصف به نتائج هذه الدورة أنها صدرت فى جو مـــن الاضطراب والعجلة ــ فمن بين القرارات الخمسة واربعين الصادرة صوتت البـــلاد المتقدمة صناعيا ضد اثنى عشر قرارا وامتنعت عن التصويت أو أبدت تحفظـــات شديدة على اثنى عشر قرارا آخرا ولما كان الهدف من دعوة هذا المؤتمر هـــو تقوية أواصر التعاون بين البلاد المتقدمة وبلاد العالم الثالث من أجل تحسيـــن ظروف التجارة الدولية والمساعدة على النمو ، فان الاعتراض وتحفظات البـــلاد المتقدمة يعبر بلا أدنى شك عن الفشل الواضح لاهتمامات مؤتمر الأمم المتحـــدة للتجارة والتنمية الاساسية .

2 ــ وكل ماسبق يوضح بطريقة جلية الصعوبة التى نواجهها فى تقديم تقريـــر موضوعى وكامل ومفيد بصفة خاصة الى مجلس الوزراء ثم الى مؤتمر رؤساء الـــدول والحكومات بعد مضى أقل من اسبوعين على انتهاء مؤتمر سانتياجو . والغايـــة المقصودة هنا ــ اسوة بكل تقرير تقدمه السكرتارية العامة ــ هى التى تقاســـ مقدرة الوثيقة على توضيح المجالات والاتجاهات التى يتعين على الاجهزة السيـ

لمنظمة الوحدة الافريقية اتخاذ قرارات بشأنها من أجل تحقيق التقدم
فى النضال لمصلحة الشعوب الافريقية ، وهو النضال الذى يبرر وحدة
اشتراكنا الايجابى فى أعمال وحياة الامم المتحدة بصفة عامة ومؤتمر الأمم
المتحدة للتجارة والتنمية بصفة خاصة والذى نعرضه هنا على المسئولين
الافريقيين تحت رقم : C M / 452 ماهو الا محاولة استعراض شامل
لاهم المشاكل المثارة ولبعض النتائج المحققه فى أهم مجالات مؤتمر
الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، فان هذا التقرير لا يتضمن آراء عميقة
وبالتالى مقترحات ايجابية تحدد ما يجب عمله تجاه النتائج المخيبة للامال
التى أسفر عنها المؤتمر الثالث للامم المتحدة .

3 — والفرصة الفريدة التى تتيحها الاجتماعات الحالية للاجهزة العليا لمنظمة
الوحدة الافريقية بعد مضى بضعة ايام على انتهاء المؤتمر الثالث للامم
المتحدة للتجارة والتنمية تتطلب ، بالرغم من ذلك ، — حتى فى هذه
المرحلة حيث كان الافتقار شديدا الى الوقت والرؤيه — مجهودا لتخير
بعض المقترحات التى تهدف الى اعداد افريقيا ، منذ الآن ، لمواجهة
التحديات الجديدة الناتجة عن ضعف المؤتمر الثالث للامم المتحدة
للتجارة والتنمية . ولا يعنينا حاليا البحث عن تحديد المواقف التى
يصبح لافريقيا اتخاذها منذ الان فى مختلف المجالات الفنية التى تغطى
النشاط الاجمالى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . لان اعمالا
أديس أبابا وميثاق ليما وقبل ذلك ميثاق الجزائر تتضمن العناصر التى
مازالت صالحة فى هذا الخصوص للسياسات التى يتعين على افريقيا
الدفاع عنها وتنفيذها بالنسبة للمواد الاساسية والمنتجات المصنعة

والموقف النقدى والظروف الخاصة بالبلاد الاقل نموا وبالبلاد التى ليس
لها شواطئ وبالتعاون الاقتصادى الاقليمى وبشروط المعونة اللازمة
للنمو ... الخ والتى تعتبر من ابرز اهتمامات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة
والتنمية ، وعلى وجه العموم كل توفيق بين هذه السياسات وبين
ومعطيات اجتماع سانتياجو لن يتم الا نتيجة لاجتماعات للخبراء تعقد
على مستوى القارة الافريقية أو على مستوى مجموعة الـ 77 . ويبدو هذا
البحث اليوم وكأنه عمل طويل الامد يتطلب بالضرورة تعاونا اكبر بين
منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقى
وعديدا من المشاوراث بين الافريقيين وباقى مناطق مجموعة الـ 77 —
والمنظمات التابعة للامم المتحدة ذات الصفة الاقتصادية والاجتماعية

4 — والامر الذى له الصفة العاجلة والذى يدخل — من حسن الحظ — ضمن
القرارات السياسية التى لا لغير السلطات العليا لمنظمة الوحدة الافريقية
اخذها وتنفيذها هو تحديد الاجراءات العملية المصحوبة بوسائل عمل
جديده لوضع افريقيا فى موقف أفضل يمكنها من متابعة النضال اليوم
الذى يتلخص — بعد فشل مؤتمر سانتياجو — فى الدفاع عن مصالح
الشعوب والحكومات الافريقية فى مجال التجارة والتنمية . والواقع أن هذا
النضال — وان كنا لسنا فى حاجة لذكره — يحتاج الى تنسيق كما يجب
أن يدور دون كلل داخل الاجهزة الدولية مثل المجلس الاقتصادى
والاجتماعى وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ومجلس مؤتمر الامم المتحدة
للتجارة والتنمية وأجهزته الفرعية والجات والبنك الدولى وصندوق النقد
الدولى الذى احيلت اليه — على سبيل المجاملة — مجموعة الابحاث

والمفاوضات التى لم يستطع مؤتمر سانتياجو الانتهاء منها . بل قد يصبح أن يدور هذا النضال فى مجالات اخرى مثل مجموعة الـ 77 والمجموعات الافريقية فى منظمة الوحدة الافريقية والتجمعات الفرعية للقارة والادارات القومية المسئولة عن التجارة والتنمية والتى يرجع اليها امكانية تدعيم وحدة العمل والفكر فى العالم الثالث وفى افريقيا من أجل ضمان انتصار وجهة نظر مجموعة شعوب آسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا .

5 — وعلى ضوء هذه النظرة العامة — أى تحديد استراتيجية بديلة نتيجة لفشل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الثالث — تتضح الحاجة الى اتخاذ موقف مضاد للاتجاه الذى رددته باصرار مزعج الصحافة الدولية من أجل اخلاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من مضمونه واعلان أولوية العلاقات الثنائية على التفاوض داخل المنظمات الدولية متعددة الاطراف وان كانت الاجهزة السياسية لمنظمة الوحدة الافريقية تأسف لضعف أو بالاحرى لفشل مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية الا أنه يتعين عليها ان تكرر تأييدها للفلسفة وللقضية التى كانت سببا فى دعوة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بل قد يكون من الحكمة ان نعلن بقوة عن تصميم الشعوب والمسئولين فى قارتنا على زيادة فاعلية وتقوية وسائل عمل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والابقاء عليه كأحسن مجال لالتقاء الشعوب المتقدمة والعالم الثالث من اجل تحسين ظروف التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

6 — وعلى ضوء نفس هذا الاعتبار تبرز احدى المقترحات التى يتضمنها التقرير CM / 452 الا وهى ضرورة القيام فى أقرب فرصة بدعوة مؤتمر للخبراء

الا فريقيين لتقييم نتائج مؤتمر الا مم المتحدة للتجارة والتنمية الثالث على المستوى الفنى والمستوى السياسى وتحديد الخطوط التوجيهية للعمل فى المستقبل فى كل قطاع على حدة .

ويصح للجنة المشتركة التى تجمع خبراء منظمة الوحدة الا فريقية واللجنة الا قتصادية لا فريقيا عن التجارة والتنمية القيام بهذا التقييم والاعداد لهذا البرنامج فى المستقبل . وقبل كل شىء يبدو أنه من المطلوب دعوة مؤتمر وزارى فى أقرب وقت ممكن يجمع جميع المسئولين الا فريقيين عن التجارة والتنمية لدراسة نتائج اعمال الخبراء والنظر فى امكان التوفيق بين القرارات والا جراءات الا يجابية التى يمكن استخلاصها من هذه النتائج وبين السياسات القومية والا قليمية والا فريقية فى مجال التجارة والتنمية .

وتتضح اليوم الصفة العاجلة للمؤتمر الوزارى لا ن هذا المؤتمر هو الذى يستطيع وحده ان يحدد وينفذ العمل الجماعى اللازم لوضع حد للبعثرة او بالاحرى لتنازع المصالح الذى ظهر بطريقة مزعجة بين البلاد الا فريقية التى جاء اسمها فى قائمة البلاد الا قل نموا وبين البلاد الاخرى ، وبين البلاد التى لها شواطىء والبلاد التى ليس لها شواطىء وبين البلاد الا فريقية المشتركة فى السوق الا وروبية والبلاد الاخرى ....

7 ـ اما فيما يتعلق بمجموعة الـ 77 فلا يكفى لنا ان نؤكد أن قضية العالم الثالث يحتاج الى بقاء هذه المجموعة وتدعيمها كما انه لا يصح لنا الانتظار حتى عشية مؤتمر الا مم المتحدة للتجارة والتنمية الرابع لكى نقوم سويا ، أى بلاد أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا بتقييم نتائج المؤتمر الثالث

وتحديد اطار العمل الذى يتيح وحده السماح للعالم الثالث بتعويض التخلف الذى يشكو منه . وتعتبر دعوة مؤتمر لمجموعة الـ 77 لدراسة مثل هذا البرنامج فى أقرب وقت ممكن ضرورة ملحة لتفادى تعميق التنازع بين مصالح مختلف المناطق ولا يوجد مايحول دون قيام منظمة الوحدة الافريقية منذ الان بالاجراءات والمشاورات اللازمة لعقد اجتماع مجموعة الـ 77 فى أقرب وقت .

8 — أما بالنسبة لافريقيا نفسها فمن الطبيعى أن دورها داخل مجموعة الـ 77 وداخل اطار المجتمع الدولى يتوقف بقدر كبير على درجة تنظيمها وعلى صبغة الجدية والدوام التى تستطيع اصباغها على عملها من اجل الدفاع عن مصالحها داخل الاجهزة الدولية المكلفة بمتابعة المهام المنوطة بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . ومما لا شك فيه أن أهم هذه الاجهزة هو مجلس مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . وأن الاهمية التى اكتسبها هذا المجلس تتطلب بالطبع تحديد الطرق العملية اللازمة لضمان تنظيم صفوف ممثلى القارة الافريقية داخل المجلس وداخل المنظمات الفرعية لكى يتمكنوا من الدفاع عن مصالح الشعوب الافريقية بالكفاءة والاستمرار اللازمين . واننا نشيد هنا بالتعديل الذى اتاح لـ 15 دولة من الدول الافريقية الاعضاء الاشتراك فى مجلس مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وعليه فانه يتعين على السلطات السياسية لمنظمة الوحدة الافريقية التعهد ببذل كل جهد ممكن لكى يتم شغل هذه المقاعد بطريقة فعلية وفعالة ولم يتأتى ذلك دون تواجد بعثات افريقيا دائما فى جنيف مركز مجلس مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

وعلى كل دولة افريقية من الدول الاعضاء فى المجلس أن تضم الى هذه البعثات العناصر التى لديها المؤهلات الكوادر والامكانيات الفنية اللازمة لمتابعة المناقشات والمساومات والمفاوضات التى ستشكل منذ الان أفضل أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والجات . وما يطبق على الدول اعضاء المجلس يطبق أيضا على الحكومات التى قبلت تحمل مسئوليات داخل الاجهزة الفرعية مثل اللجان عن المنتجات الاساسية والافضليات .... الخ وفى الواقع أن الحل المثالى يتلخص فى امكان كل دولة من الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ايفاد بعثة دائمة الى جنيف لكى تكفل هذه البعثات مساندة المنظمة لجهود الممثلين الافريقيين فى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وفى كافة الهيئات الاخرى ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية .

9 - الا أن المجهود المطلوب من الدول الافريقية لتحقيق مثل هذا التواجد الدائم فى جنيف يجب أن يصاحبه مجهود آخر يسمح بدوره بتنسيق أعمال مختلف الممثلين الافريقيين داخل المنظمات والهيئات المتخصصة والمكلفة بتنفيذ برنامج مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . فاننا لا نبدا امكان عقد اجتماعات للممثلين الافريقيين واتاحة كافة التسهيلات الادارية اللازمة لتشاورهم المستمر وامساك أرشيف بأعمالهم ومحاضر لمداولاتهم دون ايجاد مكتب دائم للسكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الافريقية فى هذه المدينة .

ويطالب الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية بانشاء هذا المكتب الذى طالب به اكثر من مرة الممثلون الدائمون الافريقيون فى جنيف وأوصت به

ممثلى المجموعات الافريقية بمناسبة اجتماعات المنظمات الدولية الاوروبية كما أوصت به السكرتارية العامة . واننا نجد فى تقرير صاحب الفخامة الرئيس ولدداده الى مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية عن المهمة التى جعلته يتوجه الى الامم المتحدة وامريكا الشمالية واوروبا واليابان (وثيقة AHG / 59) الفقرة التالية : " ان الموقع الاستراتيجى لسويسرا فى قلب أوروبا وتواجد عدد كبير من المنظمات الدولية والوكالات على أرضها وسهولة المواصلات ، كل ذلك يدعو لانشاء تمثيل دائم لمنظمة الوحدة الافريقية فى جنيف " ان انشاء هذا المكتب سوف يكفل وحده ابراز مساهمة منظمة الوحدة الافريقية وهى المساهمة التى تزداد كل يوم أهميتها من اجل تمكين موظفى ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للسكرتارية من القيام بالتنسيق الادارى بين نشاط المندوبين الافريقيين عند اجتماع هذه المنظمات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية . ومن جوانب ضعف هذه المساهمة مهما كانت أهميتها ـ انها لاتسبغ على المعونة الممنوحة بمعرفة منظمة الوحدة الافريقية للقضية الافريقية صفة الدوام التى تتفق مع مايحتاجه الافريقيون نتيجة لاشتراكهم فى أعمال المنظمات الدولية ذات الصبغة الاقتصادية

10 ـ بيد أن فعالية مجلس مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وأجهزته الفرعية بالنسبة للقضية الافريقية لن تتوقف على حيوية ممثلى القارة فى جنيف فقط . وذلك ان تلك الفعالية تعتمد على ماتقوم به السكرتارية العامة لمؤتمر التجارة والتنمية من دفع وتوجيه للاعمال والابحاث والمفاوضات التى تتصل ـ بطريق مباشر او غير مباشر ـ بمجال التجارة والتنمية

ويجدر هنا الاشارة الى اتجاه مستتر ولكن مستمر للدول الكبرى يرمـــى باسم مفهوم معين عن " انفاء الصبغة السياسية " الى توجيه السكرتاريـــة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية نحو " حياد " هدفه واضـــح هو تأكيد تفوق نظريات ومصالح الدول الكبرى على تلك التى يحتضنهـــا العالم الثالث . ولامكان موازنة هذا الاتجاه يجب بذل كل جهد للتأكد من أن سكرتارية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ـ والتى تكونـــت بناء على مبادرة من دول العالم الثالث لكى تخدم قبل كل شيء هذه الدول ـ تحتفظ بالشخصية والتكوين الذين يجعلان منها ضمانا لقضية مجموعة الـ 77 بوجه عام والشعوب الافريقية بوجه خاص من أجل تحسيـــن ظروف التجارة الدولية وظروف المساعدة على التنمية . ولا يمكن تحقيـــق ذلك دون ان تأخذ منظمة الوحدة الافريقية موقفا حاسما من أجل شغـــل المناصب الكبرى بمعرفة موظفين من رعايا دول العالم الثالث أو على الاقل ممن هم معروفين بالتزامهم الموضوعى تجاه نضال الدول فى آسيا وأمريكا اللاتينية وافريقيا .

واذا كان ذلك ينطبق على السكرتارية العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فانه ينطبق أيضا على الجات وصندوق النقد الدولى والمكتـــب الدولى للانشاء والتعمير ، وباقى المنظمات التابعة للامم المتحدة والتـــى لها تأثير على مشاكل التجارة والتنمية .

11 ـ الا أن أهمية التمثيل السياسى الافريقى والتواجد الفعال للقارة داخـــل الهيئات الدولية تقاس بالقدر الذى تساهم فيه بتدعيم ثقل القارة فـــى المفاوضات مع باقى الاطراف الدولية وخاصة مع الدول المتقدمة صناعيا .

وهناك أيضا الاساليب المؤدية الى مناخ أفضل للتعاون والمساعـــدات المتبادلة مع الدول المتقدمة صناعيا اذ هى لاتقل فعالية عن الجهـــود المبذولة فى سبيل التنمية القومية ـ ولذا يتعين على افريقيـــا ـ فضلا عن العمل الجماعى لمجموعة الـ 77 أو مؤتمر الامم المتحدة للتجـارة والتنمية أن تسعى للانفتاح على الحكومات والشعوب التى تستأثر الـــى حد بعيد بالمقدرة على منح المساعدات بالاضافة الى امكانياتها فـــى التجارة الدولية .

ولا يبدو انه من السابق لاوانه البدء فى التفكير فى الوسائل اللازمة لنقـل بعض التجارب التى قامت بها منظمة الوحدة الافريقية الى المجـــال الاقتصادى والاجتماعى من اجل اثارة التفهم والعطف على القضايا الافريقية الكبرى وكذلك الحصول على معونة الدول الكبرى فى أوروبا وامريكا .

ولا يوجد مايمنع التفكير فى حملة تنظمها منظمة الوحدة الافريقية بقيـادة الرئيس الحالى لمؤتمر القمة بهدف اظهار الحاجة الملحة الى الحلـــول التى نادى بها ميثاق أديس ابابا وميثاق ليما ، لحكومات وشعوب البلاد المتقدمة صناعيا والبلاد ذات الاقتصاد التسويقى او الاشتراكى ـ ومثل هذا العمل يعنى فى الواقع اعداد مناخ نفسى أفضل لمؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية يستفيد منه العالم الثالث بأجمعه .

12 ـ وقد يكون من المفيد منذ الان ان نعيد تأكيد رغبة افريقيا فى استضافة مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية وعلى المستوى الداخلـــى اعداد أجهزة للتشاور لتسهيل اختيار المكان والزمان المناسبين لهـــذا الاجتماع .

بل اكثر من ذلك فانه يحسن منذ الان تصور عمل جماعى لمنظمة الوحدة الافريقية تستهدف الاعداد المادى والسياسى لمؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية . ان الصعوبات والتعقيدات البالغة التى تصاحب عقد مؤتمرات الامم المتحدة للتجارة والتنمية وكذا التكاليف الباهظة الناجمة عنها ، فضلا عن ضرورة التعبير عملا لا قولا عن التضامن الافريقى تحتم تنظيم اسهام افريقيا - عن طريق منظمة الوحدة الافريقية - فى كفاح العالم الثالث ضد ظاهرة عدم المساواة التى تسم العلاقات الدولية .

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

1972-06

Report on the third session of the United Nations Conferences on Trade and Development (UNCTAD)

Organization of African Unity

Organization of African Unity

https://archives.au.int/handle/123456789/7705

Downloaded from African Union Common Repository